

الحكامة البيئية العالمية : مدخل لتطوير السياسة البيئية الدولية

أ . نوال تعالي - جامعة باتنة - 1

مقدمة:

لقد فرض موضوع البيئة نفسه كقضية دولية يجب على دول العالم مناقشة أبعاده ضمن النظام البيئي العالمي، الذي كان يركز على دور الدول في حل المشاكل البيئية باعتبارها تمثل الأطراف الرئيسية في إدارة الشؤون البيئية الدولية.

أكدت الدراسات المعنية بالبيئة أن المنظمات الدولية قد ساهمت بشكل كبير في إعداد السياسات البيئية لمدة تزيد عن قرن من الزمن، خاصة في إطار الأمم المتحدة، حيث مر تاريخ السياسة البيئية الدولية بثلاث محطات أساسية، تمثلت الأولى في مؤتمر ستوكهولم عام 1972، والثانية في مؤتمر "ريوديجانيرو" عام 1992، ثم القمة العالمية عام 2002 "بجوهانسبرغ".

وقد لعبت الدول والمنظمات الحكومية الدولية خلالها دورا أساسيا في وضع وصياغة المخططات والسياسات البيئية، إلا أن أغلب تلك الاتفاقيات لم تجسد على أرض الواقع، وقد أرجع الكثير من الباحثين والمفكرين في مجال البيئة ذلك إلى عجز الحكومات ومحدودية قدرتها على التصدي للمشاكل البيئية، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور مقاربات نظرية جديدة، تبحث في ضرورة إشراك فواعل أخرى من غير الدول، في إدارتها تمثلت في "نظرية الحكومة البيئية العالمية"، كمشروع علمي وعملي يطرح أساليب جديدة لتوسيع دائرة التعاون البيئي الدولي.

والإشكالية التي يمكن طرحها بهذا الشأن هي: كيف يمكن أن تساهم الحكومة البيئية العالمية كإطار تحليلي جديد في تطوير السياسات البيئية الدولية؟

للإحاطة بهذه الإشكالية سوف يتم التركيز في هذه الورقة على المحاور التالية:

المحور الأول : تحديد الإطار المفاهيمي.

المحور الثاني: القضايا البيئية المعاصرة والسياسة الدولية.

المحور الثالث : استراتيجيات الحوكمة البيئية العالمية في التأثير على السياسة البيئية الدولية.

المحور الأول: تحديد الإطار المفاهيمي

شغل موضوع البيئة في السنوات الأخيرة حيزا كبيرا من النقاش، كما حظي باهتمام غير مسبوق، على مستوى التعاون الدولي، وتزامن ذلك مع ظهور ما يعرف بمصطلح "السياسة البيئية الدولية"، ومصطلح "الحوكمة البيئية العالمية" Global Environmental Governance. وهي مصطلحات أكاديمية جديدة في حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية.

1- تعريف البيئة :

أ- لغة : البيئة هي اسم مشتق من الفعل الماضي باء وبوأ وتبوأ، أي حل ونزل و أقام، والاسم منها بيئة بمعنى المقام والمنزل، وتبوأ المكان أي أقام به⁽¹⁾.

وقد جاء في لسان العرب : بوألك بيتا بمعنى اتخذت لك بيتا . والبيئة والباءة والمباءة : المنزل⁽²⁾ .

وفي اللغة الانجليزية يستخدم لفظ بيئة "للدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان⁽³⁾

وعليه فالبيئة في معناها اللغوي تعبر عن المكان أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي.

ب-اصطلاحاً :

لا يوجد تعريف متفق عليه حول البيئة، فهناك تعريفات متعددة تنظر إلى البيئة من زوايا مختلفة، لكن مختلف تلك التعاريف تتفق على أن مفهوم البيئة يتضمن الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، بالنسبة للإنسان البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه، والمتكون من الماء والهواء والتربة، وما يسود هذا المحيط من مظاهر مختلفة، وطقوس ومناخ وأمطار...ومن علاقات مختلفة بين هذه العناصر⁽⁴⁾

2- تعريف الحوكمة البيئية العالمية : Global Environmental Governance

يعد مصطلح الحوكمة البيئية العالمية من المصطلحات الحديثة، التي ظهرت كنتيجة للتعاون البيئي العالمي ، وفي هذا الصدد تقول: "ماريا إيفا نوبا" Maria Eva Nova في خطابها عن مدخل الشراكة والحوكمة البيئية العالمية: "لقد هيمن - تقليدياً - شكلان للحوكمة على الشؤون العالمية: الحوكمة الوطنية من خلال الضبط الحكومي، والحوكمة الدولية من خلال العمل الجماعي الذي تقوم به الأنظمة الدولية...والذي يتضمن فواعل متعددة عبر الحدود الوطنية، ومستويات متعددة كذلك للسلطة الضبطية... إن الشراكات العامة والخاصة...، وشبكات السياسة العامة العالمية Global Public Policy Network، وشبكات القضايا التي صبحت تعتبر أدوات مهمة للحوكمة العالمية"⁽⁵⁾.

ويتفق كل من جريت بورتير "Great Porter"، وجانet براون Janet Brown، مع مارياMaria، حيث قاما بتعريف الحوكمة البيئية العالمية على أنها تضافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية لتسيير الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة⁽⁶⁾. ويمكن أيضاً تعريف الحوكمة البيئية العالمية بأنها مجموعة القواعد والأعراف والتقاليد والمبادئ والممارسات البيئية، ضمن نطاق عالمي.

3- تعريف السياسة البيئية الدولية :

تعرف السياسة على أنها: "الطريقة التي يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شؤوننا الاجتماعية... وهو مفهوم نستخدمه كجزء من الأنماذج و الأطر الذهنية، التي نفسر من خلالها أو نحاول أن نفهم العالم من حولنا"⁽⁷⁾.

أما السياسة البيئية الدولية فهي نتاج التفاعل السلوكي الصادر عن الوحدات التي يتشكل منها النظام البيئي الدولي.

كما يشير مصطلح السياسة البيئية الدولية إلى ذلك الحقل الموضوعي المتخصص بصنع السياسات البيئية على المستوى الدولي، بحيث تكون الدولة هي الفاعل الرئيسي الذي يعقد الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضايا البيئية، حيث تكون القضايا البيئية التي تدرج ضمن أجندة النظام البيئي الدولي، هي تلك القضايا التي تحمل أبعادا عالمية.

المحور الثاني: القضايا البيئية المعاصرة والسياسة الدولية

لم تشكل القضايا البيئية أولوية من أولويات السياسة الدولية في النصف الأول من القرن العشرين، فقد كانت البيئة في نظر اللاعبين السياسيين الدوليين السياق غير المتغير للسياسة الدولية، وكانت سياسات الأمن، والتنمية والتصنيع، تشكل أولى الاهتمامات الدولية. الأمر الذي ساعد على تفاقم المشاكل البيئية بشكل كبير.

ولقد تطور مع عقد الستينات من القرن العشرين الوعي والاهتمام العالمي بالقضايا البيئية نتيجة للأضرار التي خلفتها البيئة على مستوى العالم، فانعكس ذلك على السياسات الدولية من سياسات تعمل على إدارة الموارد إلى سياسات تهدف إلى حماية البيئة، وراحت الدول تبحث عن مبادئ ومعايير وقواعد تنظم النشاط البيئي، وعقد بذلك أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة والخاص بالبيئة البشرية في "ستوكهولم" عام 1972، والذي حظي بمشاركة دولية واسعة (113 دولة)، وقد أسفر المؤتمر عن إعلان 109 توصية تتعلق بموضوع التنمية وإدارة الموارد الطبيعية والتلوث البيئي، وإنشاء "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" بـ "نرويجي" عاصمة "كينيا"⁽⁸⁾، والذي كان يهدف إلى تنسيق عمليات مراقبة الأرض عن طريق شبكة دولية لرصد التغيرات المناخية ومواجهتها، وتنسيق السياسات البيئية ودعم القانون البيئي والتعليمي والتدريبي لإدارة البيئة⁽⁹⁾.

الجدول رقم (01): أهم المؤتمرات والاتفاقيات البيئية الدولية من 1985-2012

الاتفاقية	القضية البيئية	تاريخ الانعقاد	محاوّر النقاش	المشاركون والموقعون على الاتفاقية
اتفاقية فيينا	استنزاف طبقة الأوزون	1985 1987 1995	- إجراء بحوث وتقييمات علمية حول مشكلة ثقب الأوزون. - اتخاذ تدابير للحد من الانبعاثات الغازية المضرة بطبقة الأوزون. - حظر استخدام المواد الكيميائية.	155 دولة موقعة من الدول المصنعة الكبرى، دول المجموعة الأوروبية وبعض الدول النامية
اتفاقية التنوع البيولوجي بريتو دي جانيرو	إنقراض الأنواع الحيوانية والنباتية	1992	- وضع خطط لحماية النوع البيولوجي - تقديم الدعم للدول النامية لحماية النوع البيولوجي.	153 دولة أوروبية وإفريقية وباسيفيكية.
قمة كيوتو	الإحتباس الحراري	1997	- إجراء أبحاث خاصة بالانبعاثات الدفينة. - خفض إنتاج الغازات المسببة للاحتباس الحراري.	193 دولة ومنظمة إقليمية أوروبية بالإضافة إلى روسيا.
مؤتمر جوهانسبرغ	التنمية المستدامة والبيئة	2002	- البحث عن وسائل للمحافظة عن الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.	حضره أكثر من 160 دولة
اتفاقية تغير المناخ في كوبنهاغن	تغير المناخ	2009	- الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية من خلال تخفيف نسبة الانبعاثات.	رفضت 141 دولة التوقيع على الاتفاقية.
مؤتمر البرازيل	البيئة والتنمية المستدامة	2012	- عدما لاستقرار في الوطن العربي بسبب ثورات الربيع العربي 2011. - البحث عن إقتصاد أخضر والقضاء على ظاهرة الفقر.	
مؤتمر التغير المناخي بقطر	تغير المناخ	2012	- تقييم مدى تنفيذ السياسات الأممية الخاصة بتغير المناخ على مستوى العالم. - اقتراح حلول وقرارات في هذا المجال. - مناقشة ضرورة تقديم المساعدات المالية .	

ملاحظة: لقد أعطى مؤتمر "ستوكهولم" دفعا قويا لتزايد الاهتمام والوعي بالقضايا البيئية حيث لوحظ بشكل واضح تطور السياسات البيئية الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي تلت مؤتمر "ستوكهولم"، حيث شهدت عقد العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة. والجدول أدناه يوضح أهم السياسات والاتفاقيات التي عالجت أهم قضايا البيئة المعاصرة خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 2012.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نجد أن القضايا البيئية شكلت نقطة محورية على جدول نشاطات وأعمال السياسة الدولية، ولكن ما نلاحظه هو أنه على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها تلك الاتفاقيات والقرارات الناتجة عنها، إلا أن معظمها بقي بدون فعالية، وذلك لغياب الأطر العلمية والعملية الكافية لإدخالها حيز التنفيذ، الأمر الذي جعل اتجاهها من الباحثين في العلاقات الدولية يتصورون أن حل مشكلة البيئة من منطلق حتمية التعاون الدولي هو عرض عقيم لمسائل التغير البيئي العالمي.⁽¹⁰⁾

فالنظام الدولي حسب هذا الاتجاه هو في حد ذاته نظام قائم على رأسمالية الشركات ومتشبع بالزعة الإدارية السلطوية، وبالتالي فهذا النظام الذي طالما ساهم في تدهور البيئة لا يستطيع أن يساهم في حل مشاكلها. فالمشكلة الأساسية لذلك هي البحث عن أطر نظرية جديدة، تساعد على توجيه مصالح الدول المتعارضة نحو العمل التعاوني المشترك، وتوسيع دائرة صنع السياسات البيئية من خلال تشكيل مستويات عالية من التعاون بين المؤسسات الحكومية، والمؤسسات غير الحكومية والخاصة.

المحور الثالث: استراتيجيات الحوكمة البيئية العالمية في التأثير على السياسة البيئية الدولية

لقد ركزت مختلف النقاشات خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين والتي تدور حول الحوكمة البيئية العالمية قد ركزت بشكل كبير على الإسهامات الكبيرة التي حققتها هذه الأخيرة في حقل السياسات البيئية الدولية، وذلك من خلال اعتمادها على مدخل الشراكة كإستراتيجية أساسية تقوم على ضرورة إشراك الفواعل غير الحكومية في السياسات البيئية.

أولاً: شراكة المجتمع المدني العالمي

يمكن لمنظمات المجتمع المدني العالمي أن تساهم في تطوير السياسات البيئية الدولية، من خلال مشاركة المنظمات الدولية في ممارسة العمل البيئي، عبر الاستراتيجيات والسياسات التالية:

1- التعرف بالقضايا البيئية ودعوة الدول لاتخاذ الإجراءات اللازمة:

تقوم منظمات المجتمع المدني بالتعرف بالقضايا البيئية التي تحتاج إلى حلول ومعالجة جديّة من خلال جمع وتوفير المعلومات والبيانات الكافية حول تلك القضايا، ثم العمل على تحسيس المجتمع بأهميتها، وقد يكون أسلوبها في تحقيق هذا الهدف هو اللجوء إلى القيام بحملات ومظاهرات على نطاق واسع. ومن الأمثلة التاريخية التي يمكن تقديمها بهذا الشأن "تظاهرات سياتل وجنوة" التي قامت بها كل من منظمة السلام الأخضر وأصدقاء الأرض المتعلقة بقضية قطع الأخشاب بالمنطقة⁽¹¹⁾، حيث حاولت المنظمتان إقناع 22 شركة برازيلية لصناعة الأخشاب بعدم شراء الخشب إلا من تلك المسموح بقطعها في إطار إدارة الموارد الطبيعية للأمازون. وقد نجحت في ذلك بعدما قدمت إحصاءات تؤكد أن العالم قد خسر 80% من الغابات في السنوات الأخيرة. وأن معدل قطع الغابات في العالم هو 14 مليون هكتار سنوياً. وأن 40% من الغابات مهدد بالفناء خلال 10 أو 20 سنة قادمة⁽¹²⁾.

2- المشاركة في المؤتمرات والاتفاقيات البيئية والضغط على الحكومات للالتزام بها:

تقوم منظمات المجتمع المدني بالإجراءات التنظيمية لعقد المؤتمرات والاتفاقيات البيئية الدولية، كما تقوم بصياغة اقتراحات نصوص المعاهدات وتوفير وتوسيع قاعدة المعلومات التقنية وتقديم الخيارات السياسية للمنظمات الدولية التي تساعد في اتخاذ القرارات.

من الواضح أن التطور التاريخي للسياسة البيئية العالمية قد مر بثلاث محطات أساسية يجب التوقف عندها وهي: مؤتمر "ستوكهولم" عام 1972 و "قمة الأرض" عام 1992 والقمة العالمية للتنمية المستدامة عام 2002 . وقد كان حضور المنظمات غير الحكومية خلال المؤتمرات الثلاث واردا بشكل أو بآخر، حيث حضر مؤتمر "ستوكهولم" 255 منظمة غير حكومية، و "قمة الأرض" 1420 منظمة أما "قمة جوهانسبرغ" فقد حظيت بقدر كبير من الاهتمام حيث حضرها أكثر من 1000 مندوب و 8000 منظمة غير حكومية و 4000 صحفي. وقد أظهرت القمة العالمية للتنمية المستدامة مستوى جديد من الحوار والنقاش بين مختلف أطراف التنمية (حكومات، قطاع خاص، مجتمع مدني)، حيث التزمت القطاعات الثلاث بتحسين إدارة النظم البيئية وحماية التنوع البيولوجي، وتوسيع إمكانية الحصول على المياه ومصادر الطاقة . وبذلك فقد تم تحديد الأعمال والجهات الفاعلة والمسؤولة التي ينتظر منها تجسيد نتائج وقرارات المؤتمر على أرض الواقع⁽¹³⁾، وقد أشار السيد "نيتين ديزاي" الأمين العام لمؤتمر "جوهانسبرغ" إلى أن تحقيق الشراكة بين القطاعات الثلاث هو إحدى النتائج الهامة التي توصل إليها المؤتمر حيث اعتبر أن تلك الشراكة تجعل قرارات المؤتمر قابلة للتطبيق على أرض الواقع في آلاف الأماكن⁽¹⁴⁾.

وكانت قمة "كوبنهاجن" حول التغير المناخي التي عقدت في 7 ديسمبر 2009 من بين المؤتمرات الحافلة في تاريخ السياسة البيئية التي حظيت باهتمام كبير من قبل الشبكات غير الحكومية، حيث ساهمت هذه الأخيرة بشكل كبير في تنظيم هذا المؤتمر، وذلك من خلال سياسات الضغط التي قامت بها على حكوماتها من أجل اتخاذ إجراءات سريعة للحد من مشاكل الاحتباس الحراري، بعدما نظمت العديد من المظاهرات والحملات الإعلامية في "كوبنهاجن" وغيرها من المدن المجاورة. لكن المؤتمر باء بالفشل بسبب تهرب الدول الصناعية من تحمل مسؤولياتها ورفضها التصديق على الاتفاقية⁽¹⁵⁾.

في شهر جانفي 2010 دعا رئيس دولة بوليفيا "إيفومواليس"، إلى عقد مؤتمر عالمي للشعوب حول التغير المناخي في 19 أفريل 2010 يوم الأرض الأم العالمي. فعقد المؤتمر في "كوشابامبا" ولقي استجابة كبيرة حيث حضره حوالي 30 ألف مشارك من ضمنهم منظمات من المجتمع المدني هذه الأخيرة التي قامت بتقديم شكوى رسمية أمام مجلس "كيوتو" ضد شركة "بي بي أم" التي كانت سببا في إصابة خليج المكسيك بالتلوث النفطي. وكنتيجة لذلك التزمت دولة "الإكوادور" بالتخلي عن عمليات الحفر والتنقيب النفطية مقابل دعم مالي من المجتمع الدولي.

كان من نتائج المؤتمر "أيضا إنشاء" حركة العدالة المناخية الآن"، من أجل السهر على إيجاد بدائل علمية وسياسية لمعالجة قضية التغير المناخي ووقف استخراج الموارد الطبيعية⁽¹⁶⁾.

وعليه يمكن القول أن مؤتمر "كوشا بامبا" قد حقق نجاحا كبيرا، حيث استجابت الدول الصناعية لمطالبه وذلك من خلال قيامهم بإدماج القضايا البيئية ضمن سياساتهم التنموية.

3- زيادة الوعي العام للتأثير في السياسات البيئية الدولية:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا مهما في نشر الوعي البيئي لدى الرأي العام وإثارة اهتمامه بأهمية القضايا البيئية التي قد تؤثر في حياتهم اليومية بشكل أو بآخر، وحشد جهودهم من أجل المشاركة في إدارة الشؤون البيئية وذلك من خلال القيام بالحملات والمظاهرات التي قد تؤثر في سياسات وقرارات الحكومات وتعمل على تغييرها.

ثانيا- شراكة القطاع الخاص:

يتلخص دور القطاع الخاص في مجال تطوير السياسات البيئية في محاولة الانتقال من مفهوم القطاع الربحي إلى قطاع متعدد الأغراض. حيث يؤدي أصحاب الشركات وأرباب الأعمال أدوارهم كمواطنين صالحين يسعون لتحقيق مشاريعهم التنموية دون إلحاق أضرار أو آثار سلبية على مستوى البيئة، و المشاركة في صياغة الخطط والمشاريع والسياسات البيئية.

ويمكن إبراز الأساليب التي من خلالها يمكن أن تساهم شراكة القطاع الخاص في تطوير السياسات البيئية الدولية في النقاط التالية:

1- تجسيد اتفاقيات البيئة والالتزام بتطبيق السياسات التنموية الصديقة للبيئة:

تتمثل أهمية إشراك القطاع الخاص في المؤتمرات البيئية في ضرورة تبني لاستثمارات والمشاريع التنموية الصديقة للبيئة. وبهذا الصدد حاول مجلس إدارة اليونيب والمنتدى الوزاري البيئي العالمي تجسيد هذه الفكرة خلال المؤتمر المنعقد في الفترة الممتدة من 21 إلى 24 فيفري 2011، بعنوان "نحو اقتصاد أخضر"، حيث ناقش المؤتمر ضرورة اعتماد استثمار أخضر في عشر قطاعات رئيسية تمثلت في: المياه، صيد الأسماك، إدارة النفايات، الغابات، السياحة، الطاقة، الصناعة، الزراعة، النقل والبناء⁽¹⁷⁾.

وقد استجابت الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص لتوصيات المؤتمر وأبدت اهتمامها الكبير بالموضوع. فالصين على سبيل المثال حددت هدفا لإنتاج 16% من طاقتها الأساسية من مصادر متجددة بحلول سنة 2020، ووضعت اسبانيا هدفا لإنتاج 22.7% من الطاقة الإجمالية في البلاد بما في ذلك 42.3% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول سنة 2020. وقد سلكت الشركات الخاصة الطريق ذاته، حيث كشفت مؤسسة "تويوتا" في خطط الإنتاج عن جيل جديد من السيارات الخضراء والتي تحمل اسم "الهايبرد"، وهي سيارة تشحن من مأخذ كهرباء عادي بحوالي 25 ألف دولار.

2- ابتكار تكنولوجيات الإنتاج الأنظف كأسلوب لتحمل المسؤولية الاجتماعية للبيئة:

تمثل الإبداعات التكنولوجية والبحث عن أساليب جديدة للإنتاج الأنظف البديل الأمثل للقضاء على مشاكل التلوث البيئي الذي يحدث بسبب عمليات التصنيع التي تقوم بها الشركات الصناعية الكبرى، ويعتبر بمثابة الأسلوب الأمثل لتعاون الشركات مع الإدارات الحكومية في تطبيق السياسات البيئية. ومن الأمثلة المجسدة على أرض الواقع في هذا المجال نجد مشاركة رجال الأعمال في اللجنة المتوسطة للتنمية من خلال إعداد "برنامج القياس والتحكم في التلوث" في المنطقة المتوسطة⁽¹⁸⁾.

3- المساهمة في التمويل لتنفيذ السياسات البيئية:

إن حشد الموارد المالية من أجل تنفيذ البرامج والسياسات البيئية يشكل تحديا كبيرا، ويمكن إشراك مؤسسات القطاع الخاص لتقديم المبادرات الخاصة بتمويل البرامج البيئية كوجه من أوجه تحمل المسؤولية الاجتماعية البيئية ومن الأمثلة المقدمة في هذا المجال "مبادرات مؤسسات القطاع الخاصة بتمويل مشاريع لتخفيف انبعاثات الكربون، في مؤتمر "مونوكاو"⁽¹⁹⁾ في 22 فيفري 2008 ، الذي شكل أكبر اجتماع لوزراء البيئة، وكان موضوعه "حشد التمويل والاستثمار للتحدي المناخي" حيث حفل الاجتماع بتقديم عشرات المبادرات والبرامج الطوعية للقطاع الخاص.

خاتمة :

من خلال ما سبقت الإشارة إليه يتضح أن "الحوكمة البيئية العالمية" تعتبر الإطار التحليلي الأنسب لدراسة ظاهرة البيئة. وذلك لما يتوفر عليه الإطار من منظورات واسعة قادرة على استيعاب كل الأطراف الحكومية وغير الحكومية المساهمة في عملية الضبط البيئي على المستوى العالمي، والتي قد أثبتت من الناحية العملية قدرتها وفعاليتها في معالجة القضايا البيئية. حيث تطورت أدوارها من لفت الأنظار إلى المشاركة المباشرة في إدارة المسائل البيئية العالمية، وذلك من خلال دورها الكبير في إثارة القضايا البيئية وتعبئة الرأي العام، وإدراجها في الأجندات الحكومية والدولية، ثم المشاركة في وضع الخطط وصياغة السياسات البيئية ومراقبة تنفيذها من قبل الدول، والضغط على الحكومات من أجل اتباع سياسات وممارسات بيئية معينة.

الهوامش:

- 1- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص.103.
- 2- المرجع نفسه، ص.103.
- 3- فارس محمد عمران، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005)، ص.18.
- 4- سيد عاشور أحمد، التلوث البيئي في الوطن العربي: واقعه وحلول معالجته (مصر: الشراكة الدولية للطباعة، 2006)، ص.11.
- 5- صالح زباني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات، (دارقانة للنشر، الجزائر، 2010)، ص.90.
- 6- Ghareth porter and JanetwelshBraown , international environmental policy, (Westviewpress, 1991), p,46- p.53.
- 7- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، (مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2005)، ص.130.
- 8- مركز الخليج للأبحاث، مترجما، عولمة السياسة العالمية، (مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004)، ص.258.
- 9- حسن خليل، النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة، التنظيم الدولي، المجلد الأول (دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010)، ص.500.
- 10- برايان وايت وريتشارد ليتل ومايكل سميث، مركز الخليج للأبحاث: مترجما، قضايا في السياسة العالمية، (مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004)، ص.267.
- 11- بتر محمد وردم علي، العولمة ومستقبل الأرض، (دار الأهلية، الأردن، 2003)، ص.331.
- 12- منظمة السلام الأخضر، " تقرير حول الموارد الطبيعية البيئية لسنة 2002 "، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2008/11/23، peace.orgwww.green
- 13- محمد حسن عمران، " التنمية المستدامة وأهدافها ودور تقنية المعلومات والاتصالات فيها"، في التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المحرر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007)، ص.147.
- 14- محمد حسن عمران، المرجع السابق، ص.148.
- 15- نيكولاس هاوينغر، "الجهات الفاعلة البديلة في مجال البيئة"، في أوضاع العالم 2012: لاعبون جدد وواقع جديد، المحرر: برتراند باي ودومينيك فيدال، هدى مقنص: مترجما، (الفكر العربي للبحوث والدراسات، بيروت، 2012)، ص.169.
- 16- نيكولاس هاوينغر، المرجع السابق، ص.170- ص.174.
- 17- المنتدى الوزاري البيئي العالمي، "إقتصاد أخضر وحوكمة بيئية". البيئة والتنمية، مارس، 2011، ص.27.
- 18- عماد الدين عدلي، "بروتوكولات خطة عمل المتوسط MAP"، منتدى البيئة، 2008/08/17، ص.10.
- 19- خالد، إيراني، " تغير المناخ: نحو تعزيز التمويل والاستثمار"، البيئة والتنمية، 2008/03/13، ص.24.